

إسهامات نظرية رائدة في دراسة الزكاة من منظور اقتصادي

Pioneering Theoretical Contributions to the Study of Zakat

From an Economic Perspective

عزوز مناصرة *

جامعة الحاج لخضر، باتنة 01، الجزائر azzouz.menasra@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال: 2025/05/26 تاريخ القبول: 2025/06/17 تاريخ النشر: 2025/06/30

الملخص:

لقد سمح التنوع في الآراء الفقهية في مباحث الزكاة، وكذا ظهور صور جديدة للثروات والدخول تبعا لتطور الأنشطة الاقتصادية وأشكالها إلى تجدد واستمرار البحث الفقهي في قضايا الزكاة. وابتداء من سبعينيات القرن الماضي بدأ يظهر نوع جديد من الأبحاث يدرس الزكاة من زاوية اقتصادية مع تنامي الأصوات التي تنادي بضرورة دراسة الاقتصاد من منظور إسلامي. وهذه الورقة تهدف إلى إبراز بعض الدراسات الرائدة في اقتصاديات الزكاة.

يعد ما تضمنه كتاب فقه الزكاة للقراضوي - الذي ألف في سبعينيات القرن الماضي - في موضوعات الزكاة وعلاقتها بالضريبة ومساهمتها في علاج المشكلات الاقتصادية سبقا في هذا المجال. كما تعتبر الأبحاث التي ظهرت في مرحلة الثمانينيات؛ والتي تتمحور حول الزكاة وإمكاناتها المالية، وأثرها على كل من الموازنة العامة والمتغيرات الاقتصادية الكلية تأسيسية للبحث في الآثار المالية والاقتصادية للزكاة، فقد ساهمت في جودة الأبحاث في مرحلة التسعينيات، ولا زالت تؤثر الأبحاث في هذا المجال إلى اليوم.

الكلمات المفتاحية: الزكاة والضريبة، حصيلة الزكاة، الزكاة ومتغيرات الاقتصاد الكلي، الزكاة والموازنة العامة.

Abstract:

The diversity of jurisprudential views on zakat, and the emergence of new forms of wealth and income resulting from the development of economic activities, led to continued jurisprudential research on zakat issues. In the early 1970s, a new research trend emerged that addressed zakat from an economic perspective, accompanied by growing calls to study economics from an Islamic perspective. This article aims to highlight some of the pioneering studies in the field of zakat economics.

Al-Qaradawi's book "Fiqh al-Zakat" is a pioneering work in the study of zakat, its relationship to taxes, and its role in solving economic problems. Research published in the 1980s, which focused on the financial potential of zakat and its impact on the public budget and macroeconomic variables, is considered among the most important works in zakat economics and formed the basis for subsequent research on the economic and financial effects of zakat. These studies also contributed significantly to improving the quality of research in the 1990s and continue to frame and guide academic research in this field today.

Keywords: Zakat and Taxation, Zakat Revenue, Zakat and Macroeconomic Variables, Zakat and Budget.

مقدمة:

تحتل الزكاة مكانة عظيمة في شعائر الإسلام؛ فهي ركن الإسلام الثالث؛ وهي قرينة الصلاة في كتاب الله. وتتميز الزكاة بالإضافة إلى بعدها التعبدية بكونها فريضة مالية، لذلك كثيرا ما تسمى بالصدقة لإبراز جانبها المالي.

إن البحث الفقهي في الزكاة يأتي دائما بعد الصلاة في قسم العبادات، ويمكن أن نلاحظ أن الفقهاء حاولوا وضع شروط لوجوب الزكاة عليها تسهم في توسيع دائرة الاتفاق في الأحكام الجزئية، لكن مساحة الاتفاق ضاقت بداية بمفهوم الزكاة، وتردده بين معنى العبادة والحق المالي،

ثم مباحث شروط الزكاة وإعمالها في الأموال الزكوية. ويلحظ المتتبع لأحكام زكاة الأموال تشعب الخلاف الفقهي في مسائلها، وتكرره في مسائل كثيرة. وقد سمح هذا التنوع في الآراء الفقهية، وكذا ظهور صور جديدة للثروات والدخول إلى تجدد واستمرار الاجتهاد في بحث قضايا الزكاة في هذا العصر. حيث انعقدت دورات مجتمعية، ونظمت المؤتمرات والندوات العالمية، وكذا الملتقيات الوطنية في مختلف البلدان الإسلامية لدراسة النوازل والمستجدات في موضوع الزكاة. كما كان لأبحاث الزكاة حضورا بارزا في المقالات العلمية الأكاديمية والرسائل الجامعية في كليات العلوم الإسلامية، وقد نوقشت رسائل يصعب إحصاؤها في هذا المجال. ويضاف إلى ذلك مبادرات إحياء مؤسسة الزكاة، وما ترتب عنها من دراسات حاولت تنزيل التراث الفقهي للزكاة في بيئات مختلفة تتسم في الغالب بالتطبيق الجزئي لأحكام الشريعة الإسلامية.

ويمكن القول أنه ابتداء من الربع الأخير من القرن الماضي بدأ يظهر بشكل جلي نوع جديد من الأبحاث يدرس الزكاة من زاوية مختلفة مع تنامي الأصوات التي تنادي بضرورة دراسة الاقتصاد من منظور إسلامي، حيث احتلت الزكاة مكانة أساسية في إبراز خصوصية النظام المالي في الاقتصاد الإسلامي، واستمر ذلك طويلا إلى غاية نجاح تجربة البنوك الإسلامية في إثبات كفاءة منتجاتها التمويلية، وقدرتها على المحافظة على الاستقرار المالي خاصة بعد الأزمة المالية سنة 2008. وفي هذا الامتداد الزمني لتناول الزكاة من منظور اقتصادي ظهر العديد من الإسهامات المتميزة؛ التي تعاملت مع الزكاة كأداة مالية بيد الدولة، تتجدد إيراداتها باستمرار لتمويل نفقات ذات طابع اجتماعي، ينعكس أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية. وبديهي أن يتولى هذه المهمة باحثون تلقوا تكوينهم الأكاديمي في كليات العلوم الاقتصادية أو تخصصوا في الاقتصاد الإسلامي في كليات العلوم الإسلامية لامتلاكهم أدوات التحليل الاقتصادي، وكذا المعارف الاقتصادية في مجالات مختلفة؛ والتي يمكن البناء عليها في أبحاثهم الزكوية. والمتفحص لتلك الدراسات يخلص بسهولة ويسر إلى أن الرواد في هذا المجال بذلوا جهدا كبيرا في استيعاب الفقه الذي تنتظم في إطاره فريضة الزكاة، حيث يتعذر التحليل الاقتصادي لها بعيدا عن كونها عبادة مالية تؤطرها النصوص الشرعية في الجباية والتوزيع. بل أكثر من ذلك فقد أثر هذا التوجه في الأبحاث الفقهية التي تناولت زكاة بعض الأموال المستجدة، من حيث تصورها تصورا صحيحا يتيح

إلحاق أحكامها بأحكام أموال معروفة عند الفقهاء قديماً. وفي هذا السياق لا يمكن أن نغفل عن إسهامات لعلماء معاصرين متخصصين في العلوم الشرعية تناولوا مباحث في الزكاة بمنهجية فقهية استفادت من المعرفة الاقتصادية في معرض المقارنة والتحليل للبعد المالي للزكاة تحصيلاً وتوزيعاً.

وتستهدف هذه الدراسة إبراز إسهامات الرواد من الاقتصاديين والفقهاء المعاصرين في نقل مباحث الزكاة من إطارها الفقهي في باب العبادات؛ الذي يعنى بالبحث عن الحكم الشرعي، وبيان مقدار الزكاة الواجب على المسلمين إخراجها من أموالهم تسليماً وامثالاً لأمر الله تعالى إلى التركيز على الجانب المالي في الزكاة وأثره على المالية العامة والسياسة المالية والنقدية، وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وآثاره الاجتماعية من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي: ماهي أبرز الدراسات التي تمثل إسهاماً رائداً ومتميزاً في دراسة الزكاة من منظور اقتصادي؟

وفي سبيل الإجابة عن الإشكالية تم تتبع الدراسات والأبحاث السابقة في الموضوع، وتحليل مضمونها، وليس الغرض من هذه الدراسة التطرق للممارسات التطبيقية للزكاة في المجتمعات الإسلامية، ولا الإحاطة بكل ما كتب في الموضوع، بل ستركز على الإضافات النظرية الرائدة التي أصبحت لاحقاً دراسات مرجعية في مجالها للباحثين في اقتصاديات الزكاة.

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن إشكالياتها تم تقسيمها إلى المحاور الآتية:

- الإسهامات في الزكاة وعلاقتها بالضريبة
- الإسهامات في التقدير الكلي لحصيلة الزكاة
- الإسهامات في الزكاة وعلاقتها بالموازنة العامة
- الإسهامات في الزكاة وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية
- الإسهامات في الزكاة وأثرها الاجتماعي.

1. الإسهامات في الزكاة وعلاقتها بالضريبة

يعتبر كتاب فقه الزكاة للقرضاوي أهم كتاب ألف في الزكاة على امتداد حركة التأليف في الفقه الإسلامي، فهو موسوعة فقهية في الزكاة استوعبت مسائلها القديمة والحديثة، وعرضت لما حدث واستجد من قضايا ومسائل، مع نظرات تحليلية عميقة، وآراء جديدة لم يسبقه إليها أحد، فهو أوسع وأجود كتاب حتى الآن في فقه الزكاة، كان هذا الكتاب ولا يزال مرجعا للكثير من الباحثين في الزكاة والاقتصاد الإسلامي، سواء كانوا من أهل الفقه أو الاقتصاد، أو الإدارة أو المحاسبة أو القانون.¹

وإن كان الكتاب في أصله فقهيا لكنه تضمن مباحث وثيقة الصلة بالمالية العامة في أدبيات الاقتصاد الوضعي، حيث خصص الباب التاسع لبيان حقيقة الزكاة باعتبارها ضريبة إسلامية من خلال المقارنة بين الزكاة كما شرعها الإسلام، وبين الضريبة الوضعية في الأنظمة المالية الحديثة²، وضم هذا الباب ثمانية فصول، خصص المؤلف الفصول الستة الأولى منها للموازنة بين الضريبة والزكاة في المفهوم والأساس النظري لفرضهما، ثم انتقل إلى المادة الخاضعة للضريبة والأموال الزكوية، وأتبع ذلك بالتفصيل في مبادئ كل من الضريبة والزكاة (العدالة، اليقين، الملاءمة والاقتصاد)، وبعدها تطرق إلى معدل الضريبة ومقدار الواجب في الزكاة بين النسبية والتصاعد، وهذه الفصول بينت بوضوح نقاط الالتقاء والافتراق بين الضريبة والزكاة. أما الفصل السابع والثامن فخصصهما لتوضيح العلاقة بينهما ضمن الإيرادات العامة باعتبارهما اقتطاعا ماليا، حيث بين شرعية الضرائب بجوار الزكاة، وأن الضرائب لا تغني عن الزكاة، فدفعها للدولة إلزاما لا يعفي المسلم من إخراجها، كما قرر جواز فرض ضريبة على غير المسلمين في المجتمعات الإسلامية تسمى بـ "ضريبة التكافل الاجتماعي" أو "ضريبة البر". وانتهى إلى أن الزكاة نسبية وليست تصاعدية ولا تنازلية ولا ذات تصاعد معكوس، ومع هذا أقر بأن للدولة فرض ضرائب تصاعدية في بعض الظروف الخاصة لعلاج أوضاع معينة أو لأغراض اقتصادية واجتماعية، وإلغائها عند زوال مبرراتها. كما قيد جواز فرض ضريبة إلى جنب الزكاة بأربعة شروط، تتمثل في وجود حاجة حقيقية إلى المال وتعذر تحصيله من مصادر أخرى، وأن يتم ذلك بموافقة أهل الشورى والرأي مع الحرص على توزيع

العبء الضريبي بالعدل، وأن يتم تخصيص إيرادات الضريبة بكفاءة بعيدا عن الإسراف والإنفاق الترفي.

لقد مر على تأليف كتاب فقه الزكاة أكثر من نصف قرن ومازال يؤثر كل ما يكتب في المقارنة والموازنة بين الزكاة والضريبة، وفي غيرها أيضا. ولا زالت الدراسات التي جاءت بعده تستند إليه، بل وتصل إلى نفس نتائجه، ولا تختلف عنها إلا في بعض الإضافات الجزئية. وفي هذا السياق نذكر أربعة بحوث قدمت في موضوع الزكاة والضريبة في الندوة الرابعة لقضايا الزكاة المعاصرة، أعدها كل من: عبد الستار أبوغدة، محمد عثمان شبير، عبد الحميد البعلي، وعلي محي الدين القره داغي. وما ورد فيها في العلاقة بين الزكاة والضريبة أن الزكاة تخصم من الأرباح الإجمالية قبل خصم الضريبة³، فإذا تم دفع الضريبة أولا اعتبرت دينا ينزل من الوعاء الزكوي⁴، ففي السودان أين يتم جمع الزكاة على وجه الإلزام للدولة أعطى قانون الزكاة لسنة 2001 أولوية التحصيل للزكاة⁵، حيث تخصم قيمتها من وعاء الضريبة. وفي الأردن حيث يدفع الأفراد زكاتهم لصندوق الزكاة طوعا ومباردتهم الشخصية فيتم تنزيل كامل مبلغ الزكاة المدفوع للصندوق خلال السنة السابقة لسنة التقدير من الدخل الخاضع لضريبة الدخل⁶.

وفي ضوء ماورد في "فقه الزكاة" والبحوث السابقة نميز بين وضعين فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الزكاة والضريبة من حيث الجباية. فإذا كانت الدولة لا تلزم الأفراد بدفع الزكاة فالمسلم في هذه الحالة عليه أن يتحمل عبء الضريبة، كما يجب عليه أن يؤدي زكاته التزاما بأحكام الإسلام. أما إذا كانت الدولة تتولى جمع الزكاة على وجه الإلزام، ففي هذه الحالة فإن الضريبة تعتبر عبئا، ولذلك تخصم من وعاء الزكاة، وهذا يؤثر سلبا على حصيلة الزكاة، أو تكون الزكاة مقدمة في الإخراج؛ وبالتالي تنقص من وعاء الضريبة، وتنعكس إيجابا على حصيلة الزكاة وسلبا على الإيرادات الضريبية.

ويمكن أن ينظر إلى ما اقترحه عبد الحميد البعلي من تحول الضرائب في المجتمعات المعاصرة من وضعية الاستثناء المرتبط بأوضاع اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية إلى كونها نظاما مستقرا تتعايش فيها الضريبة مع الزكاة أنه فكرة جديدة، ومن مسوغات انتقال الضريبة إلى إيراد عادي - في نظره -

تزايد الإنفاق العام في ضوء تدخل الدول المعاصرة في مجالات كثيرة واعتمادها على الضريبة كمورد أساسي لتغطية النفقات العامة، وتعذر الاستغناء عنها في ظل ضعف الإيرادات العامة من المصادر الأخرى⁷، وقد أيدته في طرحه سليمان الأشقر في تعقيبه على الأبحاث المقدمة⁸، ولم تحظ فكرته بالقبول من الباحثين كما يتجلى في التوصية الثانية للندوة؛ التي أكدت أن تمويل الميزانية العامة للدولة يكون من الإيرادات العامة للدولة وغيرها، فإذا لم تكف جاز لولي الأمر أن يوظف ضرائب بصورة عادلة لمقابلة نفقات الدولة، ويشترط في ذلك أن تكون الحاجة إليه حقيقية⁹.

على الرغم من مرور أكثر من خمسين سنة على نشر كتاب فقه الزكاة؛ الذي دعا فيه القرضاوي إلى تشكيل لجنة مشتركة من فقهاء الشريعة وعلماء المالية العامة لوضع نظام تنتظم من خلاله العلاقة بين الزكاة والضريبة، ويحد من الفوضى والازدواج الضريبي، حيث يتحمل المسلم الملتزم بأحكام دينه وحده عبء الزكاة ويتنصل منها غيره¹⁰ فإن الوضع في البلدان الإسلامية لم يتغير كثيراً، فأغلب الحكومات مازالت تنظر إلى الزكاة وكأنها شأن خاص أو أن الدولة ليست من أولوياتها الالتفات إلى تنظيمها عدا دول معدودة ألزمت المكلفين بالزكاة، وفي المقابل مازالت الضرائب مركزة في هيكل الإيرادات العامة في الموازنة العامة.

2. الإسهامات في تقدير حصيلة الزكاة

إن إيرادات الزكاة الفعلية في مؤسسات الزكاة في العالم الإسلامي ضئيلة، ولا تعكس ما يمكن جمعه فعلياً، والافتقار لهذه المعلومة الاقتصادية الهامة قلل من أهمية الدراسات التي حاولت قياس الأثر التنموي الذي يمكن أن يحدثه التمويل الزكوي في مجالات الإنفاق المشروعة. ولعل هذا ما دفع بعض الباحثين إلى تقدير الإمكانيات المالية للزكاة في المجتمعات الإسلامية.

ويبدو أن أول محاولة في هذا الموضوع تعود لمحمد أنس الزرقا، فقد ضمن بحثه " دور الزكاة في الاقتصاد العام والسياسة المالية " الذي قدمه في المؤتمر الأول للزكاة المنعقد بدولة الكويت سنة 1984 نتائج دراسة قام بها، وخلص من خلالها إلى أن حصيلة الزكاة في سوريا سنة 1971

تقدر بـ: 3% من الناتج المحلي الإجمالي¹¹. ويبدو أن ثمارها ظهرت لاحقا في إشرافه على دراسة الذكير.

وفي ندوة " موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية " التي انعقدت بالقاهرة سنة 1986 قدم عبد الله طاهر بحثا عن " حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع " وتوصل إلى أن حصيلة الزكاة سنة 1980 في الدول الإسلامية التي لا تمتلك مصادر كبيرة للطاقة، وتعتمد على الزراعة والخدمات تتراوح ما بين 3.5% و 7% من الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة للدول الإسلامية المنتجة للبتروال تتراوح ما بين 10% و 14% من الناتج المحلي الإجمالي. وعند التأمل في الدراسة يظهر مبالغتها في وعاء الزكاة، حيث اعتبرت الناتج المحلي الإجمالي كله وعاء للزكاة. ومن محاسنها التنبيه إلى إمكانية توظيف الحسابات القومية المتاحة سنويا لتوقع إيرادات الزكاة.¹²

وتميزت دراسة أعدها منذر قحف بعنوان: " Zakah Estimation in some Muslim Countries " تقدير حصيلة الزكاة في بعض البلدان الإسلامية" شملت ثماني دول هي: المملكة العربية السعودية، وسوريا، ومصر، وأندونيسيا، وتركيا، وباكستان، وقطر والسودان بمراجعة الخلاف الفقهي في الزكاة، حيث يترتب على اختيار رأي فقهي دون غيره تذبذب في حصيلتها بالزيادة والنقصان. وهذا ما جعله يقدر الزكاة وفق ثلاث اتجاهات فقهية، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية¹³:

- في حالة استخدام الفرض الفقهي الأول في التقدير (ما عليه أغلب الفقهاء) فإن الزكاة تمثل من 1 % إلى 2% من إجمالي الناتج المحلي ما عدا السودان الذي بلغت نسبته 4.3 % نظرا لوجود عدد هائل من الماشية.

- في حالة استخدام الفرض الثاني (اختيارات القرضاوي) فإن الزكاة تمثل ما نسبته 1.7 % إلى 6.3 % من إجمالي الناتج المحلي. وأما الفرض الثالث (ابن عقيل الحنبلي) فقد بلغت حصيلة الزكاة ما نسبته 2% إلى 7.5 % من إجمالي الناتج المحلي.

وتعتبر دراسة "القواعد الاقتصادية لتقدير حصيلة الزكاة من خلال نظام الحسابات القومية وصلتها بالنمو الاقتصادي"، لمقبل بن صالح الذكير، أول رسالة أكاديمية تستهدف تقدير حصيلة الزكاة، نوقشت بجامعة أم القرى سنة 1993، وقد تابع الذكير منذر قحف في تقدير حصيلة الزكاة وفقاً لثلاثة آراء فقهية:

الأول: مجموعة الاجتهادات الفقهية التي تطبقها مصلحة الزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية.

الثاني: اجتهادات يوسف القرضاوي كما عرضها في مؤلفه "فقه الزكاة".

الثالث: رأي بعض المعاصرين الذين يرون تركية القطاع العام الاقتصادي الذي يأخذ الصفة التجارية بالإضافة إلى تركية النشاط الخاص.

وتعتبر المنهجية التي اعتمدها في التقدير إضافة حقيقية، وأهم معالم هذه المنهجية التمييز بين نوعين من الأموال الزكوية في عملية التقدير. النوع الأول: ويتضمن الأنعام والزروع والثمار والمعادن، واعتمد في التقدير على الإنتاج الإجمالي بدلا من الاعتماد على بيانات الناتج المحلي الإجمالي. أما النوع الثاني فيتضمن باقي القطاعات الاقتصادية، حيث ركز على تحليل بيانات القيمة المضافة لهذه القطاعات وكيفية توزيعها على مختلف الأعوان الاقتصادية في تحديد وعاء الزكاة، ومن ثم حصيلتها الكلية.

وحسب نتائج الدراسة فإن حصيلة الزكاة الممكن جمعها من الاقتصاد السعودي وفقاً لبيانات عام 1409هـ بلغت كنسبة من الناتج الإجمالي السعودي النسب التالية وفقاً للآراء السابقة على الترتيب: 2.5% . 2.6% . 3.6%، ثم لاحظ أن هذه الحصيلة تمثل الحد الأدنى لحصيلة الزكاة المنتظرة في الاقتصاد السعودي¹⁴.

واستفاد فؤاد عبد الله عمر من منهجية الذكير في تقدير حصيلة الزكاة، ووظفها في بناء نموذج كمي لكيفية حساب حصيلة الزكاة باستخدام الحسابات القومية مع اختلافات طفيفة في

الافتراضات، وتوصل إلى أن حصيلة الزكاة في دولة الكويت سنة 1988 تقدر بـ: 2.1 % من الناتج المحلي الخاص¹⁵.

وفي سنة 2013 صدرت عن أمانة البحوث والتوثيق والنشر لمعهد علوم الزكاة لدولة السودان، دراسة " حصر الوعاء الكلي للزكاة " اشترك في إعدادها مجموعة من اللجان وفريق العمل، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن حصيلة الزكاة تمثل 2.4% من إجمالي الناتج القومي لجمهورية السودان سنة 2012.

وفي الجزائر، نوقشت أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي بعنوان " التقدير الكلي لحصيلة الزكاة وأثرها على الاقتصاد الوطني الجزائري " سنة 2016، ومن نتائجها أن حصيلة الزكاة في الجزائر سنة 2012 كنسبة من الإنتاج الداخلي الخام تقدر بـ: 1% بتبني المذهب المالكي في التقدير، 1.5% تبعا لاختيارات القضاوي في كتابه فقه الزكاة و 2.1% بإعمال قانون الزكاة السوداني¹⁶. وقد استفاد الباحث كثيرا من المنهجية التي اقترحها الذكي.

ويظهر لي -بعد هذا العرض لبعض الدراسات في التقدير الكلي لحصيلة الزكاة - أن دراسة الذكي هي أفضل ما كتب في الموضوع لعدة أسباب منها طبيعتها الأكاديمية؛ فهي مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، والأهم من ذلك صلاحية المنهجية التي اقترحها من خلال الربط بين الحسابات القومية وتقدير حصيلة الزكاة للتوظيف المتجدد- دون أن تتأثر بتاريخ مناقشة الأطروحة الذي يرجع لسنة 1993- في مختلف البلدان الإسلامية.

3. الإسهامات في الزكاة وعلاقتها بالموازنة العامة

لقد اقتضت حكمة التشريع الإسلامي أن لا يترك إخراج الزكاة للحرية الشخصية للأغنياء، فتفاوتت حصيلتها زيادة ونقصانا تبعا لأمزجتهم أو مدى إلتزامهم بأحكام الدين ، حيث أكد النص القرآني والسنة النبوية مسؤولية الدولة على عمليات الجمع والتحصيل الزكوي، كما حسمت النصوص في مجالات إنفاق ما تم جمعه في مصارف معلومة تحت إشراف الدولة ومسؤوليتها أيضا، فهي وظيفة أصيلة من وظائفها التي لا ينبغي أن تتركها للأفراد. ولما كانت الزكاة

من إيرادات الدولة التي تتصف بالتجدد والاستمرار في ضوء الأحكام الشرعية، ومن جهة أخرى لها مجالات إنفاق يغلب عليها الطابع الاجتماعي فقد برزت دراسات تناولت طبيعة العلاقة بين الزكاة والموازنة العامة باعتبارها خطة مالية مستقبلية لتقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة.

وتعتبر الدراسة الموسومة بـ "الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي" التي حصل بها سعد بن حمد اللحياي على درجة ماجستير من جامعة أم القرى، وطبعها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب سنة 1997 في تقديري من أفضل ما كتب في الموضوع في جانبه النظري، حيث وضع تصورا لموازنة عامة في الاقتصاد الإسلامي تقوم على وجود موازنة مستقلة للزكاة، وموازنة أخرى هي موازنة المصالح العامة أو الموازنة الأساسية. وما يميز موازنة الزكاة نفقاتها القائمة على مبدأ التخصيص؛ والتي يمكن تقسيمها من حيث طبيعتها النوعية إلى نفقات عينية وأخرى نقدية، كما يمكن تقسيمها وظيفيا إلى نفقات اجتماعية وإدارية ونفقات عقائدية¹⁷. ومن فوائد هذا التقسيم أنه يضيف إلى مبدأ التخصيص مبدأ محلية التوزيع لتغطية النفقات الإدارية والاجتماعية، ومبدأ مركزية التوزيع لتغطية النفقات العقدية المتعلقة بمصرف المؤلفة قلوبهم ومصرف سبيل الله. ويترتب على هذا تعدد موازنات الزكاة الفرعية على المستوى المحلي، حيث ينفرد كل إقليم بموازنة خاصة، بالإضافة إلى موازنة مركزية للزكاة¹⁸.

ولما كانت إيرادات الزكاة ترتبط بالنشاط الاقتصادي من حيث وفرة الحصيللة وضعفها فإن الموازنات الفرعية للزكاة قد تحقق فائضا أو تعاني من عجز. ففي حالة تحقيق فائض في موازنة الزكاة المحلية فإن هذا الفائض يرخل إلى موازنة الزكاة المركزية، وفي حالة العجز فيتم تغطيته تبرعات أو مخصصات من الموازنة المركزية أو عن طريق تعجيل الزكاة. أما الموازنة المركزية فتعتمد في إيراداتها على ما يتم ترحيله من الموازنات الفرعية، وفي حالات العجز فيتم تغطيته من الموازنة الأساسية أو التوظيف أو الاقتراض. وفي ضوء الطبيعة الخاصة للإنفاق الزكوي اقترح اللحياي نموذج للموازنة الفرعية للزكاة، وآخر للموازنة المركزية من خلال وضع جدول لكل منهما، وضح فيه هيكل الإيرادات وما يقابله من نفقات، وما يعترى ذلك من حالات العجز والفائض¹⁹.

ويعتبر المقال الذي نشره محمد عبد الحليم عمر في مجلة الدراسات التجارية الإسلامية بعنوان: الموازنة العامة في الفكر الإسلامي" سنة 1984 سبقا في الموضوع²⁰ ، فقد بين فيه قواعد ومبادئ الموازنة العامة وموقف موازنة الزكاة منها، كما أن فكرة استقلالية موازنة الزكاة عن الموازنة العامة للدولة تحدث عنها قبله غيره، ومنهم القرضاوي؛ الذي اقترح إنشاء مؤسسة تقوم بجباية وصرف الزكاة حتى لا تختلط حصيلتها وتذوب في الموازنة العامة²¹، وإلى مثل هذا ذهب محمد شوقي الفنجري²²، محمد فاروق النبهان²³ وشوقي إسماعيل شحاتة²⁴ وغيرهم. ومن الدول التي أخذت بمبدأ استقلالية موازنة الزكاة السودان. ففي العام 1986م تم تأسيس ديوان قائم بذاته للزكاة وله شخصيته الاعتبارية. وتم تعيين أول أمين عام للزكاة في يناير 1988م بواسطة مجلس الوزراء، ويتبع الديوان لوزارة الرعاية الاجتماعية وانتشر في جميع ولايات السودان. وبهدف تفعيل الجباية والتوزيع أنشأت إدارات متخصصة على مستوى الأقاليم²⁵. وفي المقابل تتميز تجربة المملكة العربية السعودية بعدم استقلالية موازنة الزكاة عن الموازنة العامة للدولة، حيث يتم قيد إيرادات الزكاة في بنود خاصة حتى لا تختلط بالإيرادات الأخرى للدولة، ويتم صرفها من قبل المديرية العامة للضمان الاجتماعي، وهذا يعني الفصل التام بين جهة التحصيل وجهة التوزيع²⁶.

لقد بينت دراسة اللحياي هيكल الإيرادات والنفقات في موازنة الزكاة بوضوح لكنها لم تتطرق للأثر الذي يخلفه ذلك على الموازنة العامة، وهذا الأمر يقودنا للحديث عن دراسة هامة لمنذر قحف بعنوان: الزكاة وميزانية الدولة والضرائب، منشورة ضمن كتاب أبحاث المؤتمر العالمي الرابع للزكاة المنعقد بالسنغال²⁷، تناول فيها الآثار المباشرة وغير المباشرة لتطبيق الزكاة على الموازنة العامة للدولة في ضوء مجموعة من الفرضيات منها: إشراف الدولة على الزكاة وتحكمها في طريقة الجمع العيني أو النقدي، وكفاءة التحصيل والتوزيع بأقل التكاليف، وأن حصيلة الزكاة معتبرة، ويتم توزيعها في سنة التحصيل، بالإضافة إلى اعتبار أن إيرادات الزكاة تعزز الإيرادات العامة من المصادر الأخرى دون أن تخلق أي تشوهات اقتصادية قد تنتج من الأوعية الزكوية أو عدم مراعاة طبيعة بعض المجتمعات التي يتعايش فيها المسلمون مع غيرهم. وقد بينت الدراسة أن للزكاة أثرا استبداليا على الإنفاق الحكومي، إذ أن كثيرا من بنود النفقات العامة -وقد وضحتها في ميزانية باكستان 1992/91- ستتکفل الزكاة كمصدر بديل بتمويل وتغطية هذه النفقات؛ والتي تمثل النسبة؛ التي

افترض أنها توجه إلى الفئات المستحقة للزكاة من بنود خدمات الصحة العامة والتعليم والمياه والأشغال المدنية ودعم الدولة لبعض السلع والرعاية والضمان الاجتماعي وغيرها²⁸. وهذا يتيح للموازنة بتوجيه جزء من الإيرادات التي كانت موجهة للنفقات الاجتماعية ضمن مصارف الزكاة لمجالات أخرى. كما بينت الدراسة أن للزكاة أثرا غير مباشر على الموازنة من خلال زيادة مقدار العبء الضريبي الناتج عن تحسين إنتاجية الفرد المستفيد من الزكاة، وكذا من خلال زيادة التوظيف في مؤسسة الزكاة وتوسع التوظيف في قطاع الإنتاج بسبب التغيرات المتوقعة التي يحدثها توزيع الزكاة على الاستهلاك والاستثمار.

4. الإسهامات في الزكاة والمتغيرات الاقتصادية الكلية

تنطلق دراسة الزكاة من منظور اقتصادي كلي من فرضية إشراف الدولة على تنظيم الزكاة في الجباية والتوزيع، وتعتبر الدراسة التي أعدها محمد بن إبراهيم السحيباني بعنوان "أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية" لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وطبعت في كتاب صدرت طبعته الأولى سنة 1990 من الدراسات المهمة في هذا الباب، وقد اشتمل الكتاب على مقدمة وستة فصول وخاتمة، حيث خصص الفصل الخامس لبيان أثر الزكاة على الطلب الكلي، وقد بين فيه أثر الزكاة على كل من: الطلب الاستهلاكي، الطلب الاستثماري والبطالة والتضخم والتقلبات الاقتصادية. أما الفصل السادس فخصصه لبيان أثر الزكاة على العرض الكلي، وقد تطرق فيه إلى أثر الزكاة على كل من: الادخار الكلي وعرض رأس المال وتخصيص الموارد. ومن النتائج التي خلصت إليها الدراسة أن الزكاة تؤدي إلى رفع مستوى التشغيل دون تضخم في الأجل القريب من خلال تأثيرها في الاستهلاك وسعر الصرف والاستثمار في ظروف البطالة بوجه خاص. كما تؤدي إلى زيادة مستويات التوظيف من خلال قدرتها على التأثير في معدل نمو العمالة ورأس المال والتخصيص الأمثل للموارد على المدى الطويل²⁹. وفي الحقيقة تكتسب الدراسة السابقة أهميتها ليس من النتائج التي توصلت إليها فحسب، وإنما أيضا من كونها تحوي مراجعة وتحليلا لما سبقها من دراسات اهتمت بالتحليل الاقتصادي للزكاة.

ومن المسائل التي نالت اهتماما كبيرا بداية من ثمانينيات القرن الماضي في هذا المجال موضوع أثر الزكاة على الطلب الاستهلاكي، ويعتبر بحث مختار مُجَّد متولي المنشور سنة 1983 تحت عنوان: "التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد إسلامي" من أهم الدراسات في الموضوع، وقد توصل متولي إلى أن تطبيق الزكاة يؤدي إلى زيادة كل من الميل المتوسط والميل الحدي للاستهلاك في المجتمع الإسلامي سواء كان الاقتصاد يواجه دالة استهلاك خطية أو غير خطية³⁰.

لقد كانت النتيجة السابقة منطلقا لنقاش علمي حيث عقب عليها كل من شوقي أحمد دنيا³¹، مُجَّد حامد عبد الله، كما انتقدها أحمد فؤاد درويش ومحمود صديق زين³²، وكانا قد نشرنا بحثا يتضمن رأيهما في دراسة متولي بعنوان: أثر الزكاة على دالة الاستهلاك في اقتصاد إسلامي³³، حيث توصلا إلى أن تطبيق فريضة الزكاة لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الاستهلاك الكلي، ويرجع ذلك لعدة أسباب؛ هي³⁴:

- قد يكون المجتمع في حالة من الرخاء الاقتصادي لا تسمح بتوزيع الزكاة لعدم وجود مستحق لها، أو قد يوزع جزء منها فقط.

- لا يمكن الجزم بكون الميل الحدي للاستهلاك عند مستحقي الزكاة أكبر من الميل الحدي للاستهلاك لدافعيها. وحتى مع افتراض ذلك فإن الأمر يتوقف على حجم الأنصبة الحدية للدخول لكل من فئة دافعي الزكاة وقابضيها.

وقد رد متولي على تعقيبيهما بأنهما لو اعتمدا على نفس الافتراضات التي انطلق منها لتوصلا إلى النتيجة نفسها، وهذه الافتراضات تتمثل فيما يلي³⁵:

- أن الزكاة تدفع لذوي الدخل المحدودة التي قد تصل دخولهم إلى الصفر.

- أن الميل الحدي للاستهلاك لدى مستحقي الزكاة أكبر منه لدى دافعي الزكاة.

- أن الميل الحدي للاستهلاك يقل عند الواحد الصحيح.

- يتم توزيع الزكاة سنويا، فهناك أفراد يخرجون الزكاة وآخرون تدفع لهم.

- أن نصيب مستحقي الزكاة من الدخل يقل عن نصيب دافعي الزكاة.

- أن المستفيدين من الزكاة لا يدفعون زكاة أو ضرائب على دخولهم.

وخلص مُجد فهم خان في دراسته المنشورة تحت عنوان (Macro Consumption Function in an Islamic Framework)³⁶ ؛ والتي اشتملت على تحليل دالة الاستهلاك الكلي في إطار الاقتصاد الإسلامي مع الأخذ في الاعتبار نظام الزكاة، الذي تتقابل فيه فئتين: دافعو الزكاة، حيث يتم اقتطاع جزء من دخلهم، ومستحقو الزكاة ؛ الذين تحول الأموال لصالحهم، ومع مراعاة الاعتدال في الاستهلاك وعدم الإسراف، وعدم الكنز إلى أن إخراج الزكاة يؤدي إلى انخفاض الدخل القابل للاستهلاك بالنسبة لدافعي الزكاة، وفي المقابل يرتفع استهلاك المستحقين لها نتيجة زيادة دخولهم بمقدار الزكاة، ولكن الاستهلاك العام لا يرتفع بنفس النسبة التي تنخفض بها مدخرات الأغنياء، لأن الإسلام يفرض الاعتدال في الإنفاق ويشجع على الادخار والاستثمار. ومع أن الزكاة تقلل من الفجوة بين الأغنياء والفقراء، حيث تنتقل الأموال من الفئة ذات الميل الحدي المنخفض للاستهلاك (الأغنياء) إلى الفئة ذات الميل الحدي المرتفع (الفقراء) فإن الاستهلاك العام الكلي لا يرتفع بشكل مطلق، لأن المجتمع الإسلامي يخضع لمبدأ الاعتدال في الإنفاق وتجنب التبذير، مما يؤدي إلى تراجع الاستهلاك العام وزيادة الميل إلى الادخار والإنفاق الإنتاجي أو الخيري. كما أن زيادة المستوى الإنمائي تؤدي إلى رفع الميل الحدي للادخار، مما يعني أن نسبة من الدخل ستخصص للادخار والاستثمار بدلا من الاستهلاك الفوري.

وقدم منور إقبال من خلال دراسته (zakat, moderation and aggregate consumption in an islamic economy)³⁷ تحليلا لتأثير الزكاة والاعتدال في الإنفاق على دالة الاستهلاك الكلي بعد أن انتقد الاتجاه إلى بحث الاستهلاك في إطار النظرية الكينزية بدلا من محاولة تقديم نظرية مستقلة. وبين أن الزكاة والإنفاق يؤديان إلى زيادة الاستهلاك الكلي، نظرا لإعادة توزيع الدخل لصالح الفئات ذات الميل الحدي الأعلى للاستهلاك، وفي المقابل الاعتدال وعدم الإسراف امتثالا للقيم الإسلامية يترتب عليه ضبط نفقات الأفراد وترشيدها، وهذا قد يؤدي إلى تقليل الاستهلاك الكلي. وأجرى الباحث تحليل حساسية باستخدام قيم محتملة

للمتغيرات ذات الصلة، وخلص إلى أنه لا يوجد تأثير صاف للأحكام الإسلامية على الميل الحدي للاستهلاك، مما يعني أن التأثيرات التوسعية والانكماشية قد تتوازن مع بعضها البعض.

وفي دراسة بعنوان (Towards an Islamic Macro Model of Distribution: A Comparative Approach) قدم معبد علي الجارحي إطارا نظريا لتطوير نموذج اقتصادي كلي في سياق الاقتصاد الإسلامي، مع التركيز على دور الزكاة في توزيع الدخل والثروة. ويقوم النموذج على مفهوم مفاده أن أغلب المسلمين في المجتمع الإسلامي يتمتعون بالملكية، وإن بدرجات متفاوتة، بسبب تطبيق الزكاة. وهذا يعني ضمنا أن دراسة التوزيع لا تنفصل عن دراسة إعادة التوزيع، وأن التمييز في سلوك الادخار بين "الرأسماليين" و "العمال" يصبح غير ذي أهمية. وتشير نتائج النموذج إلى عدم هيمنة سلوك أي فئة معينة على تحديد حصص العوامل أو معدل الربح. وتشير نتائج النموذج أيضا إلى أن الاقتصاد الإسلامي سوف يتمتع بنمو أعلى وعائد أعلى على رأس المال وتوزيع أكثر عدالة للثروة من الاقتصاد الغربي كما يطرحه نموذج كالدور/ باسينيتي³⁸، وقد أشار إلى استفادته من نتائج دراسة سابقة بعنوان (A Macro Model of Distribution in An Islamic Economy)³⁹؛ وهذه الأخيرة أعدها أوصاف أحمد، وتنقسم إلى أربعة أقسام. ويقترح القسم الثالث نمودجا كليا لتوزيع الدخل. ويقدم القسم الأخير الاستنتاجات الرئيسية. في هذه الورقة تم التوصل إلى نموذج كلي للتوزيع من خلال دمج مؤسسة الزكاة في إطار نموذج كالدور-باسينيتي مما يدل على أن الاقتصاد الإسلامي يمتلك أداة إعادة توزيع قوية في مخطط التوزيع. وقد أثبت أن ميول الادخار لدى مجموعات مختلفة من الناس ليست من يؤثر فقط على توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي ولكن يتأثر أيضا بمعدل الزكاة ونسب دخل الأصول لأصحاب رأس المال والعمال غير المتلقين. ويبرز النموذج الترابط الكبير الذي يتمتع به الاقتصاد الإسلامي مقارنة بالاقتصادات غير الإسلامية. وذلك لأن معدل الربح وحصص الربح في الدخل تعتمد أيضا بشكل حاسم على حصة الأجور التي تذهب إلى العمال المتلقين للزكاة. كما بحثت الورقة في آثار نموذج التوزيع على نظرية النمو. وقد تبين أنه من الممكن للاقتصاد الإسلامي أن يحقق نموا مستقرا. ولا يعيق حظر الفائدة أو إدخال الزكاة بأي حال من الأحوال تحقيق حالة الاستقرار.

ومن خلال عرضنا لبعض الدراسات المتعلقة بالتوازن الكلي من منظور إسلامي يتبين لنا أهمية الزكاة كعامل مؤثر في النموذج، بل إن هناك تركيزاً واضحاً على أثر الزكاة على الاستهلاك الكلي، وقد كان النموذج الكينزي، وبعض النماذج الغربية الأخرى إطاراً موجهاً لهذه الدراسات، والاستفادة من التراكمات المعرفية في الاقتصاد الوضعي شيء طبيعي في إطار بناء نموذج إسلامي، غير أن هناك -في ذلك الوقت- من رأى أن المطلوب هو أن ندرك أن سلوك المستهلك في الإطار الإسلامي هو سلوك متميز مقارنة بما قد يعنيه إطار كينز أو أي إطار آخر⁴⁰. ومن المطلوب دمج هذه التميزات في دالة الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي. ومهما كان الأمر فإن نقاش مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي في هذا الموضوع وغيره الذي احتضنته جامعة الملك عبد العزيز من خلال مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي بين رواد الاقتصاد الإسلامي يبقى علامة ناصعة وفارقة في مسيرة الاقتصاد الإسلامي خلال خمسين سنة الأخيرة.

5. الإسهامات في الزكاة وأثرها الاجتماعي

لم يترك التشريع الإسلامي الزكاة لضمائر الأغنياء، فتتأثر بذلك حصيلتها قلة وكثرة تبعاً لشحهم أو سخائهم، كما تكفل النص القرآني ببيان أوجه الاستحقاق الزكوي. وقد تضمن كتاب فقه الزكاة للقرضاوي تحليلاً مفصلاً لمصارف الزكاة، وبين مجالات الإنفاق الممكنة في ضوء النصوص الشرعية، وتعتبر مادة هذا الكتاب مصدراً أساسياً لما احتواه كتاب مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، حيث اعتبر القرضاوي الزكاة وسيلة أساسية في محاصرة هذه المشكلة الاقتصادية الخطيرة⁴¹.

وبمناسبة انعقاد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي قدم القرضاوي بحثاً بعنوان: دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، ومن خلاله بين أن للزكاة دوراً مهماً في علاج مشكلات كثيرة تعاني منها المجتمعات المعاصرة، وذكر منها مشكلات: البطالة، الفقر، الكوارث والديون، الفوارق الاقتصادية الفاحشة⁴²، وفي هذا البحث وظف القرضاوي مفردات الاقتصاد الوضعي في بيان علاقة الزكاة بالبطالة الجبرية والبطالة الاختيارية، وفي دورها في توفير مستوى لائق من المعيشة، وكذا في مساهمتها في الحد من الفوارق الاقتصادية وانعكاسها على التوازن الاجتماعي، كما اعتبر الزكاة

أول مؤسسة للضمان الاجتماعي عبر التاريخ، وقد أصبح هذا المصطلح بعدها شائعاً في دراسات لها صلة بدور الزكاة الاجتماعي. ومنها كتاب الإسلام والضمان الاجتماعي للنفجري؛ أحد رواد البحث في الاقتصاد الإسلامي، ويعد كتابه أيضاً من الدراسات الرائدة في هذا الباب، حيث تحدث عن أهمية حصيلة الزكاة، ودورها في إعادة توزيع الدخل، وفيه أيضاً دعا إلى عقد مؤتمر عالمي للزكاة⁴³. إن المتأمل في الدراسات المعاصرة المتعلقة بالدور الاجتماعي للزكاة يلحظ بيسر أن إطارها النظري مستمد مما كتبه القرضاوي على وجه الخصوص، لذلك فهي لم تركز على هذا الجانب نظراً لطبيعة الجهد العلمي التجديدي المتميز الذي قام به، بل ركزت على الفجوات البحثية في مجال إبراز الأثر التطبيقي للزكاة من زوايا مختلفة، انطلاقاً من التجارب التطبيقية للزكاة أو محاولة تقدير إمكاناتها المالية والآثار التي يمكن أن تحدثها في المجتمعات الإسلامية.

الخاتمة

استهدفت الورقة إبراز بعض الإسهامات الرائدة في التحليل الاقتصادي لفريضة الزكاة، وقد عرضت لبعض الدراسات-وليست كلها-التي تعتبر دراسات مرجعية للباحثين المعاصرين في هذا المجال. وتأسيساً على مضمون الورقة يمكن أن نقرر ما يلي:

1. النتائج

- يعتبر كتاب فقه الزكاة للقرضاوي- الذي ألف في سبعينيات القرن الماضي- أجود كتاب في فقه الزكاة حتى الآن، فقد أعفى الباحثين من النظر الفقهي في قضايا الزكاة، وغدا مرجعهم في رسم الإطار الفقهي للبحث في اقتصاديات الزكاة، بل لم يكتف بذلك، وتعداه إلى السبق في موضوعات الزكاة وعلاقتها بالضريبة ومساهمتها في علاج المشكلات الاقتصادية.

- يتوقف قياس الأثر التنموي للزكاة على مدى أهمية إمكاناتها المالية، لذلك سعى الكثير من الباحثين لتقدير حصيلة الزكاة في المجتمعات الإسلامية، وتعتبر دراسة مقبل الذكير من أبرز الدراسات في هذا المجال.

- بناء على علاقة الزكاة بالنشاط المالي للدولة فقد اهتمت بعض الدراسات الاقتصادية بهيكل موارد الزكاة ونفقاتها في ضوء النصوص الشرعية وأثره على الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، وتعتبر دراسة سعد اللحاني من أهم الدراسات في هذا الباب.

- اتجه بعض الرواد من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي في فترة الثمانينيات من القرن الماضي إلى دراسة أثر الزكاة في التوازن الاقتصادي من منظور كلي، وقد انصب التركيز أكثر على بيان أثر الزكاة على دالة الاستهلاك في إطار النماذج الكلية المعروفة في الاقتصاد الوضعي. ومن الدراسات الأكاديمية المهمة في هذا المجال دراسة محمد السحيباني بعنوان "أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية".

- إن الدراسات الرائدة في تناول الزكاة من منظور اقتصادي التي ظهرت في تسعينيات القرن الماضي هي في جلها ثمرة لثراء البحث في مرحلة الثمانينيات وامتداد له من حيث موضوعات البحث وكذا تثمين وتعميق النتائج.

2. التوصيات

- على الرغم من أهمية الجهد التنظيري في اقتصاديات الزكاة إلا أنه يفتقر للدراسات التطبيقية لاختباره، والاستمرار في تطويره، ويعود ذلك إلى تراجع الاهتمام بمؤسسات الزكاة في المجتمعات الإسلامية؛ إذ أن أغلبها مازالت تبني أنظمة الجمع الطوعي للزكاة. لذلك ندعو إلى ضرورة ترقية الإطار التشريعي للزكاة في الدول الإسلامية والانتقال إلى الجمع الإلزامي.

- من إفرازات عدم إشراف الدولة على الزكاة في الجمع والتوزيع استمرار تقاطع الزكاة والضريبة في الوعاء كما أشارت إليه الكثير من الدراسات في الموضوع، وهذا يثير الكثير من المشكلات الفنية في التطبيق، وهو مجال مازال يحتاج إلى دراسات، لذلك ندعو الباحثين للناية بهذا الجانب، وخاصة ما تعلق بفرض الضرائب غير المباشرة بصورها المتنوعة إلى جنب الزكاة.

- نظرا لأهمية معرفة حصيلة الزكاة في الدراسات الكلية في الاقتصاد الإسلامي، ونظرا للتطور المستمر في أنظمة المحاسبة الوطنية ندعو للبناء على الدراسات الاقتصادية الرائدة في هذا المجال

وتطويرها بغرض عرض الحسابات الوطنية بطريقة تساعد في تقدير حصيلة الزكاة في المجتمعات الإسلامية.

المصادر والمراجع:

1. أحمد فؤاد درويش، و محمود صديق زين، " أثر الزكاة على دالة الاستهلاك في اقتصاد إسلامي"، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد2، العدد1، 1984.
2. أحمد فؤاد درويش، ومحمود صديق زين، " تعليق على بحث أحمد مختار متولي"، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد2، العدد2، 1985.
3. رفيق يونس المصري، ماذا فعل الاقتصاديون المسلمون؟، (دار المكتبي: دمشق، 2012).
4. سعد بن حمدان اللحياي، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 1979.
5. شوقي أحمد دنيا، " تعليق على بحث أحمد مختار متولي"، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد2، العدد2، 1986.
6. شوقي إسماعيل شحاته، تنظيم ومحاسبة الزكاة في التطبيق المعاصر، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1988).
7. عبد الحميد البعلي، "الزكاة والضريبة"، أبحاث الندوة الرابعة لقضايا الزكاة المعاصرة، البحرين، 1994.
8. عبد الستار أبو غدة، "الزكاة والضريبة"، أبحاث الندوة الرابعة لقضايا الزكاة المعاصرة، البحرين، 1994.
9. عبد الله طاهر، "حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع"، موارد الدولة في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية، جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 1989.
10. عزوز مناصرة، التقدير الكلي لحصيلة الزكاة وأثرها على الاقتصاد الوطني الجزائري(أطروحة دكتوراه)، جامعة باتنة1، 2015.
11. الفتاوى والتوصيات، أبحاث الندوة الرابعة لقضايا الزكاة المعاصرة، البحرين، 1994.

12. فؤاد عبد الله عمر، "تقدير حصيلة الزكاة في مجتمع معاصر" أبحاث وأعمال المؤتمر العالمي الرابع للزكاة، السنغال.
13. قانون صندوق الزكاة: <https://n9.cl/sz643>. (2025/01/05).
14. محمد أنس الزرقا، "دور الزكاة في الاقتصاد العام والسياسة المالية"، أبحاث وأعمال مؤتمر الزكاة الأول، الكويت، 1984.
15. محمد بن إبراهيم السحبياني، أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية، (الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، 1990).
16. محمد حامد عبد الله، "تعليق على بحث أحمد مختار متولي"، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد 2، العدد 2، 1985.
17. محمد سليمان الأشقر، مناقشات، أبحاث الندوة الرابعة لقضايا الزكاة المعاصرة، البحرين، 1994.
18. محمد شبير، "الزكاة والضريبة"، أبحاث الندوة الرابعة لقضايا الزكاة المعاصرة، البحرين، 1994.
19. محمد شوقي الفنجري، الإسلام والضمان الاجتماعي، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990).
20. محمد شوقي الفنجري، الإسلام والضمان الاجتماعي، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990).
21. محمد عبد الحليم عمر، "التخطيط والموازنات في إدارة الزكاة"، دورة تدريبية في إدارة الزكاة ، القاهرة: مركز صالح عبد الله كامل، 1999.
22. محمد فاروق النبهان، الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985).
23. مختار متولي، "التوازن العام والسياسات الكلية في اقتصاد إسلامي"، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد 1، العدد 1، 1983.

24. مختار متولي، " رد على تعليق فؤاد درويش ومُجد صديق الزين"، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد 2، العدد 2، 1985.
25. مقبل الذكير، القواعد الاقتصادية لتقدير حصيللة الزكاة من خلال نظام الحسابات القومية وصلتها بالنمو الاقتصادي (أطروحة دكتوراه)، جامعة أم القرى: مكة المكرمة، 1994.
26. منذر قحف، " الزكاة وميزانية الدولة والضرائب"، أبحاث وأعمال المؤتمر العالمي الرابع للزكاة، السنغال، 1995.
27. منذر قحف، "النماذج المؤسسية التطبيقية لتحصيل الزكاة وتوزيعها في البلدان والمجتمعات الإسلامية"، الإطار المؤسسي للزكاة أبعاده ومضامينه (المؤتمر الثالث للزكاة)، ماليزيا، 1990.
28. موقع ديوان الزكاة السودان: <http://www.zakat-sudan.org/index.php-page=subject2&pid=9.htm> (2025.05.10).
29. يوسف القرضاوي، " دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية"، المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، السعودية: جامعة الملك عبد العزيز، 1976.
30. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، (مؤسسة الرسالة: بيروت، 1973).
31. يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985).

1-AUSAF AHMAD, " A Macro Model of Distribution in An Islamic Economy ", J. Res. Islamic Econ, Vol. 2, No. 1, 1984.

2-FAHIM Khan ",Comments ",J. Res. Islamic Econ,1990.

3-FAHIM Khan, " Macro Consumption Function in an Islamic Framework ",J. Res. Islamic Econ Vol. 1, No. 2,1984.

4-MABID ALI AL-JARHI, "Towards an Islamic Macro Model of Distribution: A Comparative Approach ",J. Res. Islamic Econ, Vol. 2, No. 2, 1985.

5-MUNAWAR IQBAL, "Zakah, Moderation and Aggregate Consumption in An Islamic Economy ", J. Res. Islamic Econ, Vol. 3, No. 1, 1985.

الهوامش:

- ¹ رفيق يونس المصري، ماذا فعل الاقتصاديون المسلمون؟، (دار المكتبي: دمشق، 2012)، ص 243-244.
- ² يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، (مؤسسة الرسالة: بيروت، 1973)، ص 93.
- ³ عبد الستار أبو غدة، "الزكاة والضريبة"، أبحاث الندوة الرابعة لقضايا الزكاة المعاصرة، البحرين، 1994، ص 580.
- ⁴ محمد شبير، "الزكاة والضريبة"، أبحاث الندوة الرابعة لقضايا الزكاة المعاصرة، البحرين، 1994، ص 636.
- ⁵ موقع ديوان الزكاة السوداني: <http://www.zakat-sudan.org/index.php-page=subject2&pid=9.htm> - (2025.05.10).
- ⁶ قانون صندوق الزكاة: <https://n9.cl/sz643>. (2025/01/05).
- ⁷ عبد الحميد البعلي، "الزكاة والضريبة"، أبحاث الندوة الرابعة لقضايا الزكاة المعاصرة، البحرين، 1994، ص 745.
- ⁸ محمد سليمان الأشقر، مناقشات، أبحاث الندوة الرابعة لقضايا الزكاة المعاصرة، البحرين، 1994، ص 846.
- ⁹ الفتاوى والتوصيات، أبحاث الندوة الرابعة لقضايا الزكاة المعاصرة، البحرين، 1994، ص 882.
- ¹⁰ يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مرجع سابق، ص 1110.
- ¹¹ محمد أنس الزرقا، "دور الزكاة في الاقتصاد العام والسياسة المالية"، أبحاث وأعمال مؤتمر الزكاة الأول، الكويت، 1984، ص 276.
- ¹² عبد الله طاهر، "حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع"، موارد الدولة في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية، جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 1989، ص 262.
- ¹³ منذر قحف، "الزكاة وميزانية الدولة والضرائب"، أبحاث وأعمال المؤتمر العالمي الرابع للزكاة، السنغال، 1995، ص 285-308.
- ¹⁴ مقبل الذكير، القواعد الاقتصادية لتقدير حصيلة الزكاة من خلال نظام الحسابات القومية وصلتها بالنمو الاقتصادي (أطروحة دكتوراه)، جامعة أم القرى: مكة المكرمة، 1994، ص 520-523.
- ¹⁵ فؤاد عبد الله عمر، "تقدير حصيلة الزكاة في مجتمع معاصر"، أبحاث وأعمال المؤتمر العالمي الرابع للزكاة، السنغال، ص 40-60.
- ¹⁶ عزوز مناصرة، التقدير الكلي لحصيلة الزكاة وأثرها على الاقتصاد الوطني الجزائري (أطروحة دكتوراه)، جامعة باتنة 1، 2015، ص 303.
- ¹⁷ سعد بن حمدان اللحياي، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 1979، ص 361.

- ¹⁸ سعد بن حمد اللحاني، مرجع سابق ، ص368.
- ¹⁹ المرجع نفسه ، ص370.
- ²⁰ محمد عبد الحليم عمر، "التخطيط والموازنات في إدارة الزكاة"، دورة تدريبية في إدارة الزكاة ، القاهرة: مركز صالح عبد الله كامل، 1999، ص1-15.
- ²¹ يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مرجع سابق، ص1110.
- ²² محمد شوقي الفنجري، الإسلام والضمان الاجتماعي، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990)، ص 89.
- ²³ محمد فاروق النبهان، الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985)، ص 89.
- ²⁴ شوقي إسماعيل شحاته، تنظيم ومحاسبة الزكاة في التطبيق المعاصر، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1988)، ص 23.
- ²⁵ موقع ديوان الزكاة السودان: <http://www.zakat-sudan.org/index.php-page=subject2&pid=9.htm> (2025.05.10).
- ²⁶ منذر قحف، "النماذج المؤسسية التطبيقية لتحصيل الزكاة وتوزيعها في البلدان والمجتمعات الإسلامية"، الإطار المؤسسي للزكاة أبعاده ومضامينه (المؤتمر الثالث للزكاة) ، ماليزيا، 1990، ص285.
- ²⁷ منذر قحف، " الزكاة وميزانية الدولة والضرائب"، أبحاث وأعمال المؤتمر العالمي الرابع للزكاة، السنغال، 1995، ص 296.
- ²⁸ المرجع نفسه، ص 226.
- ²⁹ محمد بن إبراهيم السحبياني، أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية، (الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، 1990)، ص145-274.
- ³⁰ مختار متولي، " التوازن العام والسياسات الكلية في اقتصاد إسلامي"، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد1، العدد1، 1983، ص 312.
- ³¹ شوقي أحمد دنيا، " تعليق على بحث أحمد مختار متولي"، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد2، العدد2، 1986، ص 149-152.
- ³² محمد حامد عبد الله، "تعليق على بحث أحمد مختار متولي"، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد2، العدد2، 1985، ص 155-158.
- ³³ أحمد فؤاد درويش، ومحمود صديق زين، " تعليق على بحث أحمد مختار متولي"، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد2، العدد2، 1985، ص 137-148.
- ³⁴ أحمد فؤاد درويش، و محمود صديق زين، " أثر الزكاة على دالة الاستهلاك في اقتصاد إسلامي"، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد2، العدد1، 1984، ص66.
- ³⁵ مختار متولي، " رد على تعليق فؤاد درويش ومحمد صديق الزين"، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد2، العدد2، 1985، ص 159-164.
- ³⁶ FAHIM Khan, " Macro Consumption Function in an Islamic Framework ", J. Res. Islamic Econ Vol. 1, No. 2, 1984, pp. 3-25.
- ³⁷ MUNAWAR IQBAL, "Zakah, Moderation and Aggregate Consumption in An Islamic Economy", J. Res. Islamic Econ, Vol. 3, No. 1, 1985, pp.45-61.

³⁸ MABID ALI AL-JARHI," Towards an Islamic Macro Model of Distribution: A Comparative Approach ",J. Res. Islamic Econ, Vol. 2, No. 2, 1985,pp.3-29.

³⁹ AUSAF AHMAD, " A Macro Model of Distribution in An Islamic Economy", J. Res. Islamic Econ, Vol. 2, No. 1, 1984, pp. 3-18.

⁴⁰ FAHIM Khan",Comments", J. Res. Islamic Econ,1990, pp. 101-105.

⁴¹ يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985)، ص 65.

⁴² يوسف القرضاوي، " دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية"، المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي ، السعودية: جامعة الملك عبد العزيز، 1976، ص ص 225-276.

⁴³ محمد شوقي الفنجرى، الإسلام والضمان الاجتماعي، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990)، ص 115.

